ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

تقارير أميركا تتطابق مع كلام الأمين العام لحزب اللّه حول خسارة أميركا المركبة

ايهاب شوقي

استعرض الأمين العام لحزب اللّه الشيخ نعيم قاسم مفهوم النصر الاستراتيجي بكلمات بسيطة ميسرة، وتحدث عن الفارق بين الخسارة والتضحية، وأن المقاومة منتصرة طالما ظلت صامدة ومستمرة، بينما العدو الأميركي هو الخاسر. واللافت أن التقارير الأميركية التي تواترت في الأيام الأخيرة تؤكد كلام الشيخ نعيم وبتفاصيل دقيقة لهذه الخسائر المركبة.

ومما قاله الشيخ نعيم، إن أميركا اليوم لم تعد تمثل نموذجًا أو رمزًا، فشعوب العالم ينظرون إليها على أنها مستعمر وجبار وقاتل، وخسائرها تظهر شيئًا فشيئًا، وهو ما تؤكده التقارير التي تناولت الانتقادات الداخلية للأكاذيب وإخفاء الخسائر.

كما قال الشيخ إن أميركا تخسر اقتصاديًا، وثقافيًا، وتخسر بالوهم، وتخسر كونها رمزًا، وأن هناك خسائر ستظهر لاحقًا، وهو ما تؤكده التقارير الاقتصادية وتقارير وسائل الإعلام الموثقة عبر صور الأقمار الصناعية.

وتحدث الشيخ بالتفصيل عن أرقام الديون التي بلغت ٤٠ تريليون، وتحدث عن قلة الذخائر وحال المدمرات المتهالك والعفن الموجود بطعام الجنود والأمراض التي أصابتهم مثل الجرب والحالات النفسية القاتلة، وكلها موثقة في تقارير ميدانية أميركية.

وهنا نستعرض باختصار عدة ملفات كاشفة لحقيقة الأزمة الاستراتيجية الأميركية المركبة، بعد عجز أميركا عن حسم المعارك عبر الاستراتيجية المفضلة المتمثلة في «الصدمة والرعب»، واللجوء الأميركي للكذب وإخفاء الخسائر بما يمس الهيبة والمصداقية الأميركية بشكل غير مسبوق، وحقيقة المخزون الاستراتيجي من الذخائر الدفاعية. ونستعرض من واقع التقارير الأميركية نوايا أميركا في الفترة القادمة واستكشاف المستفيد الأكبر من حروبها العدوانية، وهو بمثابة تفصيل وإقرار في ذات الوقت بما تناوله سماحة الأمين العام.

أولًا: فضائح إخفاء الخسائر

تعرُّض البنتاغون لانتقادات من وسائل الإعلام وأعضاء في الكونغرس، على خلفية انخفاض أعداد القتلى والجرحى المُسجَّلة في نظام تحليل خسائر الدفاع (DCAS)، رغم استمرار الهجمات الإيرانية.

وتمثلت الفضيحة في أن بيانات النظام قد أظهرت اختفاء ٤ وفيات وعشرات الإصابات من إجمالي الأعداد المُسجَّلة، قبل أن تُعاد هذه الأرقام إلى قاعدة البيانات لاحقًا.

ومع ذلك فإن العدد المعترف به رغم الإخفاء يحمل دلالات كبرى على حجم الخسائر، حيث تجاوز عدد أفراد الجيش الأميركي الذين أُصيبوا بجروح منذ بدء الحرب مع إيران ٧٥٠ جنديًا، كما أدت الضربات الجوية الإيرانية إلى دمار ما لا يقل عن ٢٢٨ منشأة أو قطعة من المعدات في مواقع عسكرية أميركية في الشرق الأوسط منذ بدء الحرب.

واستعرضت الصحف الأميركية الأهداف التي ضربتها إيران من حظائر طائرات، وثكنات، ومستودعات وقود، وطائرات، ومعدات رئيسية للرادار والاتصالات والدفاع الجوي. ووفقًا لتحليل أجرته «واشنطن بوست» لصور الأقمار الصناعية، قالت إن حجم الدمار أكبر بكثير مما أقرّت به الحكومة الأميركية علنًا أو تم الإبلاغ عنه سابقًا.

إيران تفقأ عيون الاستخبارات الأميركية:

ولم يكن بنك الأهداف الإيراني مقتصرًا على منشآت عسكرية ولوجستية تقليدية، بل استهدفت إيران أهدافًا نوعية، حيث ألحقت أضرارًا بالمواقع الاستخبارية الأميركية ومعدات المراقبة في المنطقة، وهو ما كشفه تقرير إن بي سي نيوز، والذي نقل عن ٤ مصادر تأكيدهم أن الهجمات الإيرانية على هذه المواقع أسفرت عن أضرار سيكلف إصلاحها مليارات الدولارات وأجبرت الكونغرس على البحث عن تمويل لإعادة تأهيل المنشآت المستهدفة، ودفعت المسؤولين لإعادة النظر بتوزيع العاملين والموارد الاستخبارية تجنبًا لتهديد ترسانة إيران.

والأهم أن التقرير خلص إلى أنه، ومنذ تأسيسها عام ١٩٤٧، لا توجد حالات واجهت فيها "CIA" هجمات على منشآتها ومعداتها على النحو الجاري في الحرب الحالية.

وهنا يمكننا استخلاص حجم الجرأة والاقتدار الإيراني الذي استهدف وكالة لم يستطع أحد استهدافها منذ نهاية الحرب العالمية مع كل الحروب والصراعات التي خاضتها أميركا، وهي القطب الأكبر في العالم مرورًا بتحولها للقطب الأوحد، ثم انطلاقها للعدوان والبلطجة على العالم بيد طليقة!

الذخائر والمأزق الاستراتيجي الأكبر

يبقى مأزق نفاد الذخائر الدفاعية الأميركية هو الأخطر، لأنه يشل قدرة أميركا على إدارة الحروب، ولا سيما في مواجهة قوة صاروخية كبيرة وأعداد هائلة من الطائرات المسيَّرة، وجرأة وجسارة إيرانية على الهجوم وتثبيت معادلات الردع. وبحسب تقدير من مركز الدراسات الاستراتيجية، استخدم جيش الحرب الأميركي ما لا يقل عن ١٩٠ صاروخًا اعتراضيًا من نوع «ثاد» و١,٠٦٠ صاروخًا اعتراضيًا من نوع «باتريوت» بين ٢٨ شباط/ فبراير و٨ نيسان/ أبريل، وهو ما يمثل ٥٣٪ و٤٢٪ من مخزوناتهما قبل الحرب على التوالي.

إيران تجبر أميركا على تغيير أولوياتها

وقد أجبرت إيران وزارة الحرب الأميركية على تغيير أولوياتها بما يمكن أن يقترب من تغيير عقيدتها الدفاعية العسكرية، وهو ما تكشفه طلبات ميزانية البنتاغون للسنة المالية ٢٠٢٧، حيث تحولت الأولويات في مجال الذخائر نحو أسلحة أقل تكلفة. حيث تكشف تقارير البنتاغون أن حوالي ٤٩٪ من وحدات الذخائر التي طلبتها الوزارة للسنة المالية ٢٠٢٧ تكلفتها أقل من ٦٠٠ ألف دولار للوحدة، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٧٠٪ في السنة المالية ٢٠٣١ بناءً على طلبات ميزانية الذخائر المتوقعة.

إحصائيات تشي بنوايا عدائية أميركية

وتشي الإحصائيات بأن أميركا تستعد لسنوات تمارس بها العدوان وقد تعيد غدرها، حيث ارتفعت طلبات صواريخ باتريوت PAC-٣ المحسّنة (MSE) بنسبة ٨٣٩٪، من ٣٤١ صاروخًا في السنة المالية ٢٠٢٦ (من قبل الجيش والبحرية الأميركية) إلى ٣٢٠٣ صواريخ في السنة المالية ٢٠٢٧ (من قبل الجيش والبحرية)، كما ارتفعت طلبات صواريخ ثاد (THAAD) بنسبة ٢٢١٦٪، من ٣٧ صاروخًا في السنة المالية ٢٠٢٦ (من قبل وكالة الدفاع الصاروخي) إلى ٨٥٧ صاروخًا في السنة المالية ٢٠٢٧ (من قبل الجيش)، وارتفعت طلبات صواريخ توماهوك بنسبة ١٧٤٠٪، من ٥٧ صاروخًا في السنة المالية ٢٠٢٦ (من قبل البحرية) إلى ١٤٩ صاروخًا في السنة المالية ٢٠٢٧.

ويؤكد هذه النوايا العدوانية أن أميركا تسعى إلى تقليص مدة إنتاج الذخائر، كما يتبنى الجيش الأميركي جدولًا زمنيًا «مضغوطًا» لبرنامجه الخاص بالاستخبارات القتالية، حيث طرح طلب المعلومات الأولي في أيار/ مايو ٢٠٢٦، ويستهدف إجراء أولى التجارب بالذخيرة الحية في خريف ٢٠٢٦.

مصانع السلاح وصناعة القرار الأميركي

وتشي الإحصائيات بأمور أخرى تشير إلى المستفيد الأكبر من الحروب والعدوان، وهي تشير أيضًا إلى آلية صنع القرار الأميركي، والذي لا يُعد بيد رئيس بمفرده ولا إدارة بعينها، بل بيد نخبة حرب مستفيدة، حيث تقول التقارير الأميركية إنه بمجرد تخصيص الأموال، يمكن للبنتاغون منح عقود لتنفيذ الاتفاقيات الإطارية، التي وُقّع معظمها في وقت سابق من هذا العام.

وعلى سبيل المثال، في يوليو/تموز ٢٠٢٦، منحت وزارة الحرب الأميركية شركة لوكهيد مارتن عقدًا بقيمة تصل إلى ٥٨,٦ مليار دولار لمضاعفة إنتاج صواريخ PAC-٣ MSE الاعتراضية ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠، وقبل ذلك بشهر، منحت وزارة الدفاع الأميركية شركة لوكهيد مارتن عقدًا غير محدد المدة لمدة سبع سنوات بقيمة تصل إلى ٣٥ مليار دولار لتنفيذ اتفاقيتها الإطارية ومضاعفة إنتاج صواريخ THAAD الاعتراضية أربع مرات. وفي ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٢٦، منحت وكالة الدفاع الصاروخي شركة RTX عقدًا بقيمة ٧٤٥ مليون دولار لإنتاج وصيانة صواريخ Block ٣-SM IIA الاعتراضية أيضًا. وفي الأسبوع التالي، أعلنت وزارة الحرب الأميركية عن توقيع عقد بقيمة ٢٢,٩ مليار دولار مع شركة RTX لزيادة إنتاج صواريخ توماهوك «بسرعة غير مسبوقة».

كما تم الإبلاغ عن النفقات الرأسمالية للربع الثاني (بملايين الدولارات الأميركية)، على أساس سنوي، للشركات المدرجة في البورصة التي وقعت اتفاقيات إطارية مع وزارة الحرب.

المأزق الوجودي لنتنياهو..بين حبال الاستيطان وصعود آيزنكوت على وقع الحروب المفتوحة

حسن حردان

يخوض رئيس وزراء العدو "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو أشرس معركة سياسية انتخابية في مسيرته؛ إذ توثق استطلاعات الرأي العامة تآكلاً متسارعاً في رصيد معسكره اليميني، مع احتمال قوي لفقدان الأغلبية البرلمانية في الكنيست. بالنسبة لنتنياهو، لا تعدّ خسارة السلطة مجرد صراع سياسي بين معارضة وموالاة، بل تمثل انهياراً للمظلة التشريعية والقضائية التي تحميه من استكمال محاكمته الجنائية بتهم الفساد، والهروب من تبعات تشكيل لجان تحقيق رسمية تحاسبه على الإخفاق الاستراتيجي في السابع من أكتوبر. وللتعويض عن هذا التراجع، يعتمد نتنياهو على استراتيجية مزدوجة ترتكز على إطلاق يد المستوطنين وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية لفرض وقائع ضمّ فعلية، مستهدفاً شدّ عصب قاعدته اليمينية المتطرفة وتجنّب تسرّب الأصوات نحو أحزاب منافسة.

أولاً: سقوط ورقة "التصعيد" وجدوى استنزاف الجبهات

وفي محاولة للهروب للأمام، راهن نتنياهو طويلاً على إطالة أمد الحروب المفتوحة في قطاع غزة وجنوب لبنان كطوق نجاة لإبقاء حالة الطوارئ معطلة لأيّ استحقاق انتخابي مبكر. غير أنّ المعطيات الميدانية والسياسية تؤكد أنّ هذه السياسات باتت تثير تكلفة عكسية وإنهاكاً حاداً...

فرغم أنّ إطالة أمد التصعيد وفتح الجبهات (في غزة وجنوب لبنان) منحت نتنياهو مؤقتاً مظلة طوارئ أبعدت النقاش عن إخفاقات السابع من أكتوبر، إلا أنّ التأثير الميداني والسياسي لهذه الاستراتيجيات بات ينعكس سلبياً على رصيده لعدة أسباب جوهرية:

إنهاك الطبقة الوسطى والاحتياط: استمرار استدعاء جنود الاحتياط وتكبّد الاقتصاد خسائر باهظة وشلل القطاعات التجارية والسياحية جعل قطاعات واسعة من دافعي الضرائب والطبقة الوسطى يشعرون أنّ استمرار الحرب مرتبط بالحسابات الشخصية لنتنياهو وحلفائه المتطرفين وليس بالأمن القومي.

تآكل الإجماع حول الجبهات: انّ غياب "النصر الحاسم" وتحوّل المعارك على الجبهات المختلفة إلى حرب استنزاف بلا أفق سياسي أفقد استمرار الحروب بريقها الانتخابي.

أما في الضفة الغربية، فإنّ إطلاق يد المستوطنين والتصعيد الوحشي ضدّ الفلسطينيين لا يحظى بإجماع "إسرائيلي"، بل يعتبره الكثير من "الإسرائيليين" استنزافاً أمنياً إضافياً يفتح جبهة داخلية ثالثة تثقل كاهل الجيش المستنزف.

فقدان ورقة "الأمن المطلق": الشارع "الإسرائيلي" لم يعد يرى في سياسات نتنياهو رادعاً حقيقياً، بل يراها سبباً في العزلة الدولية المتصاعدة لـ "إسرائيل" وتآزم علاقاتها حتى مع الحلفاء التقليديين.

ثانيا: صعود آيزنكوت ومأزق البدائل السياسية

على الجانب المقابل، يستثمر غادي آيزنكوت، رئيس الأركان الأسبق وزعيم حزب "يَشار"، هذا التخبّط العارم عبر تقديم خطاب عقلاني ومؤسّسي يستميل الطبقة الوسطى والفئات المتضرّرة اقتصاديا ونفسياً. تشير أحدث مؤشرات المعاهد الإسرائيلية (مثل "معاريف" وقنوات محلية) إلى تصدّر حزب "يَشار" للمشهد الانتخابي حاصداً ما بين ٢٤ إلى ٢٥ مقعداً، ومتجاوزاً حزب "الليكود" الذي تراجع في حدود ١٩ إلى ٢٢ مقعداً، فضلاً عن تفوق آيزنكوت الواضح على نتنياهو في مؤشرات الملاءمة الشخصية لرئاسة الحكومة (بنسبة تجاوزت ٤٣٪ إلى ٤٨٪ مقابل نحو ٣٤٪ إلى ٣٧٪ لنتنياهو).

ثالثاً: الآفاق المتوقعة وانعكاساتها على المسار الإقليمي

تُظهر خريطة التحالفات المعقدة أنّ المعارضة بقيادة آيزنكوت تواجه معضلة بنيوية تتمثل في صعوبة حسم الأغلبية المطلقة (٦١ مقعداً) بمعزل عن الدعم الضمني أو الشراكة مع الأحزاب العربية في الكنيست، وهو خيار يواجه بحساسية مفرطة من ناخبي الوسط واليمين المعارض. وفي المقابل، فإنّ استمرار تآكل معسكر اليمين وتشتت أصواته لصالح أحزاب صغيرة جديدة يضيق هامش مناورة نتنياهو إلى حدّ كبير.

وعليه، تشير الآفاق القريبة إلى أنّ كيان الاحتلال "الإسرائيلي" يتجه نحو مخاض سياسي وعسكري قاسي؛ فإما أن ينجح نتنياهو في اللحظات الأخيرة بهندسة تحالفات طارئة لإنقاذ ائتلافه وإبقاء الجبهات ملتهبة، وإما أن يقود ضغط الشارع والطبقة الوسطى وسخط الاحتياط إلى إحداث تغيير جذري يطيح بحقبة نتنياهو ويفتح الباب أمام تسويات مغايرة تعيد صياغة المشهد الأمني والسياسي برمّته...

موسى الصدر... دولة تقاتل وشعب يقاوم

ناصر قنديل

في الذكرى الثامنة والأربعين لتغييب الإمام السيد موسى الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين، تُستعاد سيرة رجل لم يفصل يوماً بين بناء الدولة وواجب المقاومة، ولم يرَ تناقضاً بين جيش قويّ وشعب مستعدّ للدفاع عن أرضه. فقد كان مشروعه واضحاً: الدولة هي

الأصل، لكن الدولة التي أرادها ليست اسماً أو سلطة تتفرّج على احتلال أرضها، بل دولة عادلة وقادرة تقاتل دفاعاً عن حدودها، وتجهّز جيشها، وتحمي مواطنيها، وتنمّي الأطراف المحرومة. فإذا تخاذلت هذه الدولة، لم يسقط واجب الشعب في حمل السلاح ومقاومة الاعتداء.

منذ رسالته إلى النواب عام ١٩٦٩، ربط الإمام مصير لبنان بمصير الجنوب، وقال إن «لبنان دون منطقة الجنوب أسطورة، وإن لبنان مع جنوب ضعيف ومستباح جسم مشلول». لم يعتبر الجنوب قضية طائفة أو مناطقية، بل محكاً لسيادة لبنان وكرامته. وفي عام ١٩٧٠ طالب بتسليح الجيش وإقرار التجنيد الإجباريّ، ورفض النظرية التي تقول إن قوة لبنان في ضعفه. ودعا إلى تدريب المواطنين وتسليحهم وبناء الملاجئ وتحصين القرى، لأن حماية الجنوب ليست مسؤولية أهله وحدهم، بل مسؤوليّة الدولة وكل اللبنانيين.

وفي عاشوراء عام ١٩٧٤، وقف في بلدة ياطر الحدودية معلناً: «نحن حفظة لبنان»، ومؤكداً استعداده لأن يحمل البندقية ويقف مع أبناء الجنوب على الحدود. ثم جاء خطابه في الكلية العاملية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٥ ليضع المعادلة كاملة: «الدفاع عن الوطن ليس واجب السلطة وحدها، وإذا تخاذلت السلطة فهذا لا يلغي واجب الشعب في الدفاع». وقال للحكومة إن عليها أن تعلن موقفها: إما أن تدافع أو لا تدافع، وإن المسؤول الذي لا يعمل على حفظ لبنان فليجلس في بيته.

لم يبقَ كلام الإمام شعاراً. فقد بدأ إعداد مجموعات مقاومة لبنانية وتدريبها لمواجهة "إسرائيل". وبعد انفجار معسكر عين البنية في ٥ تموز ١٩٧٥، وسقوط عدد من الشبان أثناء التدريب، أعلن في اليوم التالي ولادة «أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل»، وقدّم شهداء المعسكر بوصفهم طلائع لبّوا نداء الوطن الجريح. هكذا تأسست المقاومة عنده رداً على عجز الدولة، لا مشروعاً لإلغائها، وسلاحاً موجهاً إلى "إسرائيل"، لا إلى اللبنانيين.

ولم تكن دعوته إلى الدولة تبريراً لاحتكار عاجز للقوة، بل تكليفاً للسلطة بأن تؤدي وظيفة الدفاع. كما لم تكن دعوته إلى المقاومة تفويضاً دائماً للفوضى المسلحة، بل تحديداً لحق وواجب ينشآن أمام الاحتلال وعندما تغيب الحماية الرسمية. فالجيش والمقاومة في منطقه يلتقيان عند حدود الوطن، بينما يفقد السلاح مشروعيته عندما يتجه إلى الداخل. ومن هنا جمع مشروعه بين تحرير الأرض وتحرير المواطن من الحرمان، وبين قوة الدولة وعدالتها، لأن دولة تميّز بين مناطقها لا تستطيع مطالبة أبنائها بالثقة بها، ودولة لا تدافع عن حدودها تتحوّل شرعيتها إلى نص بلا مضمون.

ولهذا كان الإمام، في الوقت نفسه، من أشدّ المدافعين عن الوحدة الوطنية والسلم الأهلي. ففي ٢٧ حزيران ١٩٧٥ اعتصم في مسجد الصفا وأضرب عن الطعام لوقف الحرب الأهلية، داعياً المواطنين إلى الامتناع عن استخدام السلاح ضد إخوتهم، ومحذراً من أن السلاح في الداخل يزيد تمزيق الوطن. رفض دويلات الطوائف ومؤسساتها البديلة من الدولة، وتمسك بدولة المواطنة والعدالة الاجتماعية، وصولاً إلى إعلانه عام ١٩٧٧ أن «لبنان وطن نهائيّ لجميع أبنائه».

في ذكرى التغييب، قال رئيس الجمهورية جوزاف عون إن الإمام رفض أن يبقى الجنوب «منطقة منسية» أو ورقة تفاوض، ونسب إليه أن «السلاح الذي يحمي الأرض هو سلاح الدولة الشرعيّ وحدها». وأضاف أن الدولة تعمل لتحقيق ما أراده الإمام، وقال رئيس الحكومة نواف سلام إن الإمام حمل قضية الجنوب من عاصمة إلى أخرى، محذراً من بقائه ساحة لصراعات تتجاوزه، ومستعيداً قوله: «وجنوب لبنان وحده دفع الثمن».

لكن استعادة الإمام لا تجيز اقتطاع نصف قوله وحذف نصفه الآخر، كما لا تصحّ الشهادة بالوقوف عند «لا إله» وإسقاط «إلا اللّه». قال الإمام إنّ على الدولة حماية الجنوب، لكنه قال أيضاً إن تخاذل السلطة لا يسقط واجب الشعب في الدفاع، وترجم قوله بتأسيس المقاومة. وعندما رفض تحويل الجنوب إلى ورقة تفاوض، كان طريقه واضحاً: إما دولة تقاتل، وإما شعب ومقاومة يحملان السلاح. لذلك فإن نسبة القول إليه بأن سلاح الدولة وحده يحمي الأرض ليست قراءة ناقصة فحسب، بل تحريف لمعادلة صاغها بالقول والفعل. كان الأجدر بالرئيسين عون وسلام، وقد اتخذا خيارات لا تشبه فكر الإمام بشيء، أن يبتعدا عن محاولة تجيير كلمات منتقاة ومجتزأة من كلام الإمام لتبرير ما يفعلان، كان الأجدر بهما أن يكتفيا بالتضامن والمطالبة بكشف مصيره، بدلاً من استخدام اسمه للتسويق السياسيّ لموقف يناقض تاريخه ويجرح ذاكرة محبيه وأهل الجنوب.